الايجاب لان القادر من شانه التغيير والاختلاف والموجب لا يقتضي الا اثرا ثابتا
على نهج واحد غير مختلف وفيه نظر اذ لا يجوز ان يكون الاختلاف والتغيير راجعا
الى قدرة القادر بل الى الموجب قوله ويمكن عروض الوجوب والامكان
للاثر باعتبارين جواب معارضة للدليل المذكور توجيه المعارضة ان
يقال الدليل الذي ذكرتم وان دل على ان واجب الوجود قادر لكن عندنا ما
ينفيه وذلك لان القادر على التفسير الذي ذكرتم وهو انه الذي ان شاء فعل
وان شاء ترك محال وذلك لان المؤثر في وجود الشيء ان استجمع جميع ما لا بد منه في المؤثرية
وجب وجوديا كان او عدميا امتنع منه الترك لامتناع عدم الاثر عند وجود المؤثر
التام بالضرورة فلا يكون متمكنا من الترك فلا يكون قادرا وان لم يستجمع امتنع
الفعل لامتناع وجود الاثر عند عدم وجود المؤثر التام بالضرورة فلم يتمكن من
الفعل فلا يكون قادرا الجواب انه تعالى انا نختار ان المؤثر مستجمع لجميع الشرائط
التي لا بد منها في المؤثرية واستجماعه بان يكون المؤثر المختار ماخوذا مع قدرته
التي تستوي بالقياس اليها طرفا الفعل والترك ومع داعيه الذي يرجح احد
الطرفين وحينئذ يجب وقوع الفعل بعدهما فالوجوب بالقدرة والداعي والوجوب
بالقدرة والداعي لا ينافي تمكنه من الفعل والترك واستواء الطرفين بالنسبة
الى القدرة وحدها فان وجوب الفعل باعتبار القدرة والداعي والامكان اي
استواء الطرفين وتمكنه من الفعل والترك بالنسبة الى القدرة وحدها قيل
في جواب هذه المعارضة المؤثر المستجمع لجميع ما لا بد منه في المؤثرية يكون تارة
مصدرا للاثر وتارة لا يكون من غير تعين حالة لنه في الحالين فلا يمتنع الترك
حسن وفيه نظر لانه ح يكون ترجيحا لاحد طرفي الممكن على الاخر بلا مرجح
بعضهم يجوز انقلاب الممكن لذاته في وقت واجبا لذاته في وقت اخر فانسد باب
اثبات الصانع لا يقال المختار يجوز ان يختار احد الجائزين لا لمرجح وذلك
لان الجائع يختار احد الرغيفين لا لمرجح المتساويين من غير ترجيح احدهما على
الاخر وكذلك الهارب من السبع او العدو يختار احد الطريقين المتساويين
من غير ترجيح احدهما على الاخر لانا نقول المختار هو الذي يكون فعله
تبعا لارادته ودواعيه والداعي يكفي في الترجيح والجائع والهارب لم يختر كل منهما
احد المتساويين بل غايته ان الترجيح غير معلوم وعدم العلم لا يقتضي عدم
الوقوع قوله واجتماع القدرة على المستقبل مع العدم جواب معارضة
اخرى للدليل المذكور توجيهها ان يقال ما ذكرتم وان دل على انه قادر لكن
عندنا ما ينفيه وذلك لان المؤثر في الشيء لو كان قادرا فتمكنه اما ان يكون ثابتا
حال حصول احد الطرفين او قبل حصول شيء منهما والاول مح لانه حال حصول ذلك الطرف

جواز اختيار
احد الجائزين
لا عن مرجح وردها

يكون

يكون ذلك الطرف واجب الحصول واذا كان ذلك الطرف واجب الحصول
كان الطرف الاخر ممتنع الحصول فلا يكون متمكنا من الطرفين بالنسبة
الى الاستقبال لكن شرط الحصول في الاستقبال حصول الاستقبال في الحال
والاستقبال في الحال مح فشرط الحصول في الاستقبال مح والموقوف على المحال
مح فالحصول في الاستقبال مح فلا يكون مقدورا ورد النقض الجواب ان يقال
١٧ ان اجتماع القدرة على الفعل في الاستقبال مع عدم الوقوع في الحال ممكن في الحال
ومع الوقوع في الحال ممتنع في الحال والمحال انما لزم من جميع الوقوع في الحال
وهو وقوع القدرة ووقوع الفعل والحاصل ان شرط الحصول في الاستقبال
الممكن بالنسبة الى الاستقبال مع عدم الوقوع في الحال ممكن في الحال قوله وانتفاء
الفعل ليس فعل الضد جواب معارضة اخرى توجيهها ان يقال لو كان
المؤثر قادرا لكان الفعل والترك مقدورين لان القادر منهما والتالي باطل
لان الترك غير مقدور لانه عدم والعدم نفي محض والنفي المحض لا يكون مقدورا
تقرير الجواب ان القادر هو الذي يصح منه ان يفعل ويصح منه ان لا يفعل
لا ان يفعل الترك فان انتفاء الفعل غير فعل الضد اي غير فعل الترك قال
وعمومية العلة تستلزم عمومية الصفة اقول لما بين ان الله تعالى
ريه قادر اراد ان يبين انه قادر على كل الممكنات والدليل عليه ان علة المقدورية
عامة في جميع الممكنات وعمومية العلة تستلزم عمومية الصفة اي المقدورية
بالنسبة الى جميع الممكنات وانما قلنا ان علة المقدورية عامة في جميع الممكنات لان
علة المقدورية الامكان ولان الامتناع والوجوب يحيلان المقدورية
والامكان وصف مشترك بين جميع الممكنات فتكون جميع الممكنات مقدورة له
فيكون قادرا على جميع الممكنات قال والاحكام والتجرد واستناد كل شيء اليه
دلائل العلم والاخير عام اقول لما فرغ من بيان كونه قادرا اراد ان يشير
الى انه عالم اتفق جمهور العقلاء على انه تعالى عالم الا قدماء الفلاسفة فانهم قالوا
العلم حصول صورة المعلوم في العالم وهو يستدعي اضافة ما للعالم الى المعلوم
والعالم والمعلوم ان كانا متغايرين فلا بد من ان يتصور العالم بصورة المعلوم
ولا يمكن ان يقبل الواجب الوجود شيئا من غيره وان كان واحدا فلا بد فيه من
تغاير اعتباري حتى يتصور الاضافة بينهما ولا كثرة في واجب الوجود بوجه من
الوجوه فهو لا يوصف بالعلم بوجه واحتج المصنف على مذهب الجمهور بوجوه
الاول تقريره ان افعال الله محكمة متقنة فيها ترتيب عجيب وتاليف
لطيف يظهر لمن تامل احوال الخلق وتشريح الاعضاء وسكون في هيئة الافلاك
ووجود النيرات العلوية وحركاتها وبديهة العقل حاكمة بان امثال ذلك لا تصدر د

Copyright ... University